قوافل غذائية ولكن على باب الوكيل

تساءلت امرأة طاعنة في السن ترتدي عباءة سقط لونها الحقيقي وأضحت رمادية وهي تتسلم الطحين من الوكيل "متى نتسلم حصة تموينية ثابتة الموعد ومكتملة المفردات؟" وربما السؤال الأهم من ذلك هو متى تكون صالحة للاستخدام؟ فالطحين نصفه "نخالة"، والرز متعفن والشاي مصبوغ باللون الأسود ومخلوط بالنشارة، أما الزيت فله مشكلة أثيرت ولم يعرف المواطن أين وصلت، والحليب بكل أنواعه لم يتسلمه المواطن منذ شهر آب من العام الماضي، وتمنى المواطنون أن تتجاوز السلة الجديدة التي أعلنت عنها وزارة التجارة مشاكل الماضي. من أمام أحد محال الوكلاء تحدثت مجموعة من المواطنين عن مفردات البطاقة التموينية واصفين إياها بالرديئة، متسائلين عن الخبر الذي تناقلته الصحف ووكالات الأنباء قبل نهاية العام المنصرم الذي يتحدث عن سلة غذائية مكتملة المفردات وبنوعية جيدة ومعبأة بشكل أنيق؟

بغداد / سها الشيخلي
عدسة / أدهم يوسف

"السلة الغذائية".. الفرصة الأخيرة لوزارة التجارة

٧ ملايين عائلة ستحصل على مفردات البطاقة التموينية مغلّفة!

شكوى المواطنين

قالت المعلمة أم شهد إنها لم تتسلم الزيت منذ عدة أشهر في حين أن العائلة العراقية تستهلك الزيت بصورة مستمرة في الطبخ، مما جعل هذه المادة الحيوية يرتفع سعرها، ولا تدري أم شهد من يقف وراء هذه الشحة، فالأمور مختلطة على المواطن كما تؤكد، فالوكيل يقسم بأغلظ الإيمان أن عدم التوزيع تقف وراءه مكاتب التوزيع التابعة لوزارة التجارة.

بينما المواطن أبو محمود يؤكد انه وبقية أهل الحي الذي يسكنه لم يتسلموا مادة الحليب(البودر) أكثر من عام، كما لم يتسلموا بالمرة حليب الأطفال المعلب، رغم كونه منتهي الصلاحية وكذلك حليب الكبار فهو الآخر منتهي الصلاحية، مما يضطره الى شراء الحليب المبستر من الشورجة، وأحيانا يشتري الحليب السائل المستورد، وقد اكتشف أن حتى الحليب المستورد وهو أما سعودي او كويتي منتهي الصلاحية أو تم التلاعب بتاريخ النفاد، مؤكدا ان بعض مناطق بغداد تسلمت الحليب في حصة شهر كانون الاول من العام المنصرم، لكن منطقة الشعب / محلة ٣١٥ لم تتسلم لا الطحين ولا الحليب ويتساءل أبو محمود عن المقصر؟

وتشير ربة البيت أم مها إلى أنها لا تثق بكل الأنواع التي توزع ضمن مفردات البطاقة التموينية بعد أن سمعت وقرأت عن فضيحة الزيت المستورد التي أثارتها اغلب الصحف، وتطالب أم مها وزارة التجارة بان تتقي الله بأرواح المواطنين خاصة الأطفال منهم، وعن سلة الغذاء الجديدة تقول أم مها "تأكدي أنها لن تكون افضل مما توزعه وزارة التجارة من مفردات، فالمسؤولون هم الذين وزعوا الزيت والمواد التالفة قبل أشهر، كما أن التلاعب موجود ومتوزع بصورة عادلة بين أصحاب المخازن والمقاولين والوكلاء، وفي النهاية المواطن من يدفع الثمن "، وتؤكد كان يجب وضع حد لتلك الفضائح، وان تتم محاسبة المقصرين مهما كانت انتماءاتهم، كما تعتب على اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب كونها منتخبة من قبل الشعب ولها الصلاحية في محاسبة المقصرين في الحكومة.

اما الوكيل فقد أكد ان أجور النقل ترهقه كثيرا ويطالب وزارة التجارة بدفع ولو نصف أجور نقل المواد التموينية.

اللجنة الاقتصادية

عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان، قال لـ (المدى) أن وزارة التجارة واللجنة الاقتصادية قد اتفقتا على بدء العمل بنظام السلة والواحدة في توزيع مفردات البطاقة التموينية لتسهيل إيصالها الى جميع المواطنين.

وأضاف أن "العمل بهذا النظام سيبدأ بداية العام المقبل وتحديدا في شهر آذار القادم وستتوضح آلياته قريبا، وتابع أن اللجنة الاقتصادية ستناقش مع وزير التجارة موازنة الوزارة ومدى قدرتها على استيعاب احتياجات العراقيين من مفردات البطاقة التموينية. وعن سؤالنا كيفية جمع مفردات البطاقة التموينية في سلة واحدة بين عبطان أنها ستوضع في (علبة كارتونية واحدة) وسيتم تغليفها ليتسلمها المواطن من الوكيل بدلا من مفردات مبعثرة.

ويعود نظام توزيع مفردات المواد الغذائية بحسب البطاقة التموينية على المواطنين العراقيين إلى عام ١٩٩٠، بعد صدور القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب من قبل مجلس الأمن الدولي، الذي قضى بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق، فيما يشير محللون إلى أن العراق اعتمد توزيع بعض المواد الغذائية ومنها على وجه الخصوص مادة السكر على المواطنين بشكل شهري في عام ١٩٤٢، حيث أطلق عليها وقتذاك (التموين).

وشهدت غالبية المدن العراقية تظاهرات احتجاجية في ٢٥ شباط الماضي، للمطالبة بتحسين مفردات البطاقة التموينية، من ضمن المطالب الأخرى المطالبة بتحسين واقعهم المعيشي ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

مع المسؤولين في التجارة

من جانبه أكد وكيل وزارة التجارة وليد الحلو أن الوزارة جادة في تنظيم عمل توزيع المفردات بطريقة تسهل انسيابيتها، وان الوزارة قد شكلت لجنة برئاسة وزير التجارة لدراسة حول تنفيذ آلية (السلة الغذائية الجديدة)، كما تحدثنا مع مستشار وزارة التجارة كاظم تركي، ثم أحالنا الى احد المسؤولين في دائرة التموين الذي رفض ذكر اسمه (ولا نعرف لماذا، مع أن الوكيل والمستشار قد أحالانا إليه!

ورغم حصولنا على كتاب تسهيل مهمة من وزارة التجارة للقاء كل من مدير عام مدير شركة تجارة المواد الغذائية مشعل حسن صالح الذي اعتذر كونه تسلم عمله قريبا ولا علم له بعمل الشركة التي يديرها، أما مدير عام شركة تجارة الحبوب حسن إسماعيل إبراهيم فقد امتنع هو الآخر من لقائنا برغم أننا كنا في مكتب الإعلام وبصحبتنا كتاب تسهيل المهمة إلا انه أوعز الى إدخال الكتاب ضمن مواد بريد الشركة، مشيرا إلى انه سوف يتصل بنا مع العلم أن طلبنا كان مجرد اللقاء الصحفي به، ولم يكن كتابا شخصيا أو أننا من المراجعين لدائرته أو نريد وساطة تعين مثلا!

شركات أجنبية وعربية

وعن موضوع سلة الغذاء الجديدة تحدث إلينا احد المدراء العامين في الوزارة طالبا عدم ذكر اسمه قائلا: تمت إحالة مشروع (سلة الغذاء الجديدة) إلى لجنة وزارية برئاسة وزير التجارة خير الله حسن، وعضوية كوادر متخصصة من موظفي وزارة التجارة ومعهم أعضاء من مجلس النواب المتتبعين لمشروع السلة، وتم تقديم شروط العقد من قبل الوزارة وتقدمت بعض الشركات الأجنبية والعربية بعروضها الى الوزارة ولحد الآن لم تحل تلك العروض وهي قيد الدراسة وقريبا سوف تعلن النتائج.

وعن مساهمة شركات عراقية في تلك العروض أشار المصدر إلى انه يتمنى أن تشترك جهات عراقية محلية إذا وجدت في نفسها الكفاءة المطلوبة، وعن الآلية التي سوف تتبعها الوزارة في تهيئة تلك السلة، أشار المصدر إلى ان السلة سوف تشمل ثلاث مواد تموينية هي الرز والسكر وزيت الطعام فقط، أما حليب الأطفال او أكياس حليب الكبار فهو معبأ في الأساس، أما حصة الطحين فهي خارج التعبئة فإذا كان عدد أفراد العائلة كبيرا، فسوف يتسلمون كيسا او أكثر من مادة الطحين، وأشار المصدر في نهاية حديثه إلى ان هذه الآلية سوف يفاد منها أكثر من ٧ ملايين عائلة مشمولة بتوزيع مفردات البطاقة التموينية.

تقصير الوزارة

واعترف احد المسؤولين في وزارة التجارة (رفض ذكر اسمه ايضا) بأن هناك تقصيرا من جانب وزارة التجارة والحكومة الاتحادية في توفير مفردات البطاقة التموينية حتى بعد تقليص عدد المشمولين بتسلمها.

وتعتمد شريحة واسعة من العراقيين في غذائها الأساسي على ما تتزود به عن طريق البطاقة التموينية، وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في عام ١٩٩١، عقب اجتياح صدام حسين لدولة الكويت، مبينا أن الوزارة لم تف بوعودها، إذ أعلنت في وقت سابق أنها ستوفر خمس مواد أساسية هي (الرز، الطحين، السكر، الزيت، والحليب).

التجارة: العمل بنظام الجديد سيبدأ في شهر آذار

شركات عربية وأجنبية تسهم في السلة الغذائية

مواطنون يأملون أن تكون "السلّة" منتظمة التوزيع

وتابع بالقول التقصير ما يزال مستمرا رغم تقليص عدد المشمولين بتسلمها بعد حجبها عن المواطنين الذين يزيد دخلهم على ١,٥ مليون دينار شهريا.

وأضاف لم يتبدل الحال فالمخازن الآن فارغة والمواد المجهزة لا تكفي لسد احتياجات أبناء المحافظات كافة لكون المواد تأتي تباعا، وهناك تقصير واضح من قبل وزارة التجارة.

٢٠١٤ عام إلغاء البطاقة

في وقت سابق أكدت وزارة التجارة أن البطاقة التموينية سيتم إلغاؤها عام ٢٠١٤ وتركيزها بين الأسر الفقيرة فقط، فيما كشفت عن آلية جديدة لتحسين مفردات البطاقة التموينية خلال الفترة الحالية.

وقالت وكيلة وزارة التجارة سويبة زنكنة، خلال مؤتمر صحفي عقدته بمبنى الوزارة، إنه لا توجد دولة في العالم توزع المواد الغذائية بين كل فئات المجتمع، وهذا يعد استنزافا لموازنة الدولة، مضيفة أن "نهاية ٢٠١٤ سيتم إلغاء البطاقة التموينية وتركيزها على الشرائح الفقيرة في المجتمع وفق آلية جديدة.

وأضافت زنكنة أن نظام البطاقة التموينية موجود في دول العالم لكن يتم التركيز على الشرائح الفقيرة، مؤكدة "ضرورة دعم الشرائح الفقيرة من خلال إصلاح البطاقة التموينية وتقوية شبكة الحماية الاجتماعية".

وأشارت زكنة إلى أن "هناك فريقا مشتركا مع شبكة الحماية الاجتماعية سيعمل لنهاية ٢٠١٤، بحيث يتم فرز الشرائح الفقيرة ويتم الدعم لها فقط وتغيير نوع البطاقة التموينية".

وكشفت وكلية وزارة التجارة عن آلية جديدة لتحسين مفردات البطاقة التموينية من خلال برنامج من ثلاثة محاور، الأول يتم فيه تصحيح آلية التعاقد للمواد الغذائية والثاني تنظيم توزيع البطاقة التموينية، أما المحور الثالث فهو تنظيم عمل وكلاء الحصة في المناطق.

وتابعت زنكنة أن آلية الشراء النقدي في وزارة التجارة تم إلغاؤها، حتى تكون آلية شراء المواد الغذائية واضحة لدى الشركات الأجنبية والشركات العربية والعراقية وتطبيق مبدأ المنافسة والعدالة من دون تمييز"، مضيفة أن "وزارة التجارة حصلت على موافقة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة مركزية للتفاوض مع الشركات لشراء المواد الغذائية برئاسة وزير التجارة.

مشاكل النقل

وفي وقت سابق أعلن وزير التجارة خير الله حسن، أن مشاكل النقل تحول دون وصول حصص المواطنين الشهرية ضمن البطاقة التموينية في الوقت المحدد لها، لافتاً الى أنه سيتم توزيع المواد المتأخرة ضمن البطاقة التموينية للأشهر الماضية خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأفاد خير الله حسن بأن وزارة النقل العراقية تعاني من مشاكل في نقل وإيصال مواد البطاقة التموينية الى المواطنين في الأوقات المحددة لها، مبيناً أن وزارة التجارة تبذل بالتعاون مع وزارة النقل مساعي للتغلب على تلك المشاكل.

وأضاف حسن أن السبب الوحيد وراء تأخر توزيع بعض من مواد البطاقة التموينية خلال الأشهر الماضية يعود الى مشاكل في النقل فقط، مؤكداً وجود كميات كبيرة من مادة الرز في المخازن بمحافظة كركوك بالإضافة إلى كميات كبيرة من مادة الحليب في مخازن العاصمة بغداد.

ويؤكد غالبية الوكلاء أن النقل مكلف حيث يدفعون مبالغ لا تقل عن ٣٥ ألف دينار لكل (بيك اب) توصل المفردات من المخازن الى محل التوزيع.

وشهدت غالبية المدن العراقية تظاهرات احتجاجية في ٢٥ شباط الماضي، للمطالبة بتحسين مفردات البطاقة التموينية، من ضمن المطالب الأخرى الداعية لتحسين واقعهم المعيشي ونوع توزيع المواد الغذائي.

إنتاج الزيت

وعن عدم توزيع مادة الزيت منذ أشهر أكد احد المسؤولين في الوزارة، أن غالبية معامل ومصانع إنتاج زيت الطعام في العراق متوقفة عن العمل، مبينة أن هناك محاولات لإعادة إنتاج المادة من خلال شركات أهلية مدعومة من الوزارة بهدف سد جزء من الاستهلاك المحلي من خلال مفردات البطاقة التموينية،وتعتمد شريحة واسعة من العراقيين في غذائهم الأساسي على ما يتزودون به عن طريق البطاقة التموينية وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في عام ١٩٩١ عقب غزو الرئيس العراقي السابق صدام حسين دولة الكويت.

وقال مدير عام الاستيراد في الوزارة علي مظلوم إن هناك محاولات لإعادة إنتاج مادة زيت الطعام من خلال مصانع عراقية بهدف سد جزء من الاحتياجات الشهرية ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وأوضح أن مادة الزيت التي توزع ضمن مفردات البطاقة التموينية يتم استيرادها من خارج البلاد، بينما لا تشكل نسب الإنتاج المحلية لهذه المادة أي أهمية بالنسبة للاستهلاك المحلي.

وتابع مظلوم قائلا: إن هناك محاولات من أصحاب معامل أهلية لإنتاج مادة الزيت بكميات كبيرة، ووزارة التجارة أعلنت عن دعمها المباشر لأصحاب المعامل من خلال تعهدها بشراء كل منتجاتهم وبأسعار قد تكون أكثر من المنتج الأجنبي.

وكانت الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية ومقرها بغداد تتولى تجهيز وزارة التجارة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ بمتطلبات البطاقة التموينية من الزيوت النباتية، لكن بعد الاجتياح الأميركي للعراق تعرضت الشركة وفروعها في المحافظات إلى أعمال تخريب أدت إلى توقف عملها حتى الساعة.

وختاما يتمنى المواطنون المشمولون بنظام البطاقة التموينية ان يراعي مشروع السلة الغذائية الجديد نوعية المفردات أكثر من كونها (مسلفنة) أو موضوعة في سلة أو (علبة كارتونية) أنيقة!